

قبول أكثر من 44,000 لاجئ سوري في برامج القبول الإنسانية أو إعادة التوطين

أبرز التطورات الإقليمية:

في 30 يونيو، قُبل 44,315 لاجئ سوري في المنطقة ضمن برامج إعادة التوطين، وهو ما يعادل 72% من عدد اللاجئين المُستهدفين (61,442 لاجئاً). مع الأخذ بعين الاعتبار أن العدد الأولي لعام 2016 قد ازداد بالفعل؛ حيث زادت العمليات داخل المنطقة لتحقيق الزيادة في فترة زمنية قصيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة الحماية القائمة على المجتمع قد استمرت على نطاق المنطقة كلها، ومنها تركيا؛ حيث استمر تقديم المساعدة والتدخلات في أنشطة تحديد الهوية، وحملات التوعية، وإحالات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك الأطفال المُعرّضون للخطر، والعاجزون، والناجون من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والمُعرّضون للخطر؛ ومنهم المثليات والمثليون جنسياً، ومزدوجو الميول الجنسية، وذوو الميول المغايرة لهوياتهم الجنسية، والمُختلّون LGBTI.

في لبنان، تُلقت أكثر من 350 جماعة مجتمعية دورات تدريبية لزيادة التوعية بشأن المساعدات المتوفرة، وقدرتها على التصدي للمخاطر التي قد تلحق بالأطفال. وتضمّنت الدورات التدريبية مهارات التواصل بين الأفراد، وكيفية الوصول إلى الخدمات المتاحة والفتور على أماكنها، كالدورات التدريبية التي تقدمها مراكز التنمية الاجتماعية.

في الأردن، استؤنفت عودة وثائق المواطنين السوريين في يونيو بعد اختتام اتفاقية العمل المشترك بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات؛ لإعادة تنظيم الوثيقة وربطها بالأرقام القياسية في ربيع السرحان. ففي مدة تزيد عن العام بقليل، أُعيدت 120,000 وثيقة، ولا تزال ما يقرب من 45,000 وثيقة قيد التسليم.

عقدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعاً في العراق مع الهيئات المحلية والشركاء في تنظيم تسجيل المواطنين السوريين. وقد استهدفت المناقشات الدعوة إلى القبول الشامل والواسع، أو إعادة قبول المواطنين السوريين؛ بغض النظر عن طريقة الدخول، وتنفيذ تعليمات بشأن التنظيم. وفي يونيو 2016، وصل 2,261 مواطنًا سورياً إلى إقليم كردستان العراق عبر المعبر الحدودي فيشخابور.

تحليل الاحتياجات:

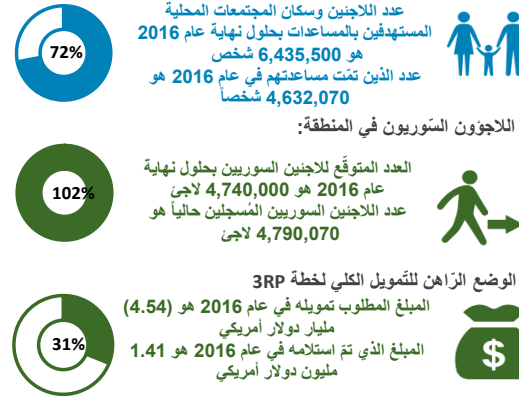
يجب أن يحصل السوريين، الذين يهيرون من العنف، على سُبل السلامة (الأمان)، ومن الضروري أن تُوفّر لهم البلدان المَلجأ الذي يعد به القانون الدولي. فالأطفال يُملّتون نصف اللاجئين السوريين، البالغ عددهم (4.8) مليون لاجئ في المنطقة، 8 في المئة منهم يحتاجون إلى رعاية مُتخصصة، وحوالي 10,400 طفل هم «إما أطفال غير مصحوبين وإما أطفال مُفصلون»، وأكثر من 52 في المئة من هؤلاء الأطفال هم دون سن المدرسة، ولم ينتظموا على مقاعد الدراسة فيها. وتُشتمل المخاطر الرئيسة، التي يُواجهها الأطفال في مجال حماية الطفل، على ما يلي: عمالة الأطفال (استخدام الأطفال في العمل)، والتزويج (الزواج المبكر، والانفصال عن الأسرة، وتسجيل المواليد، والعنف داخل المنازل. وإذ تضع مُبادرة «لا لضاياع جيل»، ضمن خطة 3 RP مسألة الحماية على سُلّم الأولويات لديها، باعتبارها محوراً أساسياً، فإن الحاجة تقتضي الاستثمار في مجالات الدعم النفسي الاجتماعي، والوقاية من استخدام الأطفال في العمل، وحوادث الزواج المبكر، والاستجابة لهما.

ويُعتبر توافر الإمكانية المتزايدة لحصول السوريين على وثائق الحالة المدنية، أيضاً، عُصراً أساسياً من عناصر الاستجابة الخاصّة بالحماية. وتُسعى الشراكات مع المُجتمع المدني والحكومات المضيفة إلى تحسين إمكانية تسجيل واقعات الزواج، وهو تدبير يزيد من مستوى حماية النساء. وتقتضي الحاجة تكوين شراكات مع المستشفيات للتأكد من قدرة النساء اللاجئات الحوامل على الولادة بأمان، وعلى الحصول على الإشعار الطبي عن حالة الولادة، لأجل تسجيل المولود حديث الولادة. كذلك تقتضي الحاجة أيضاً توفير فرص إضافية لإعادة التوطين، ولأشكال أخرى من سُبل الدخول إلى البلدان الأخرى، ومنها منح التأشيرات لأسباب إنسانية، والبعثات الأكاديمية (الدراسية)، وبرامج تنقل العمال.

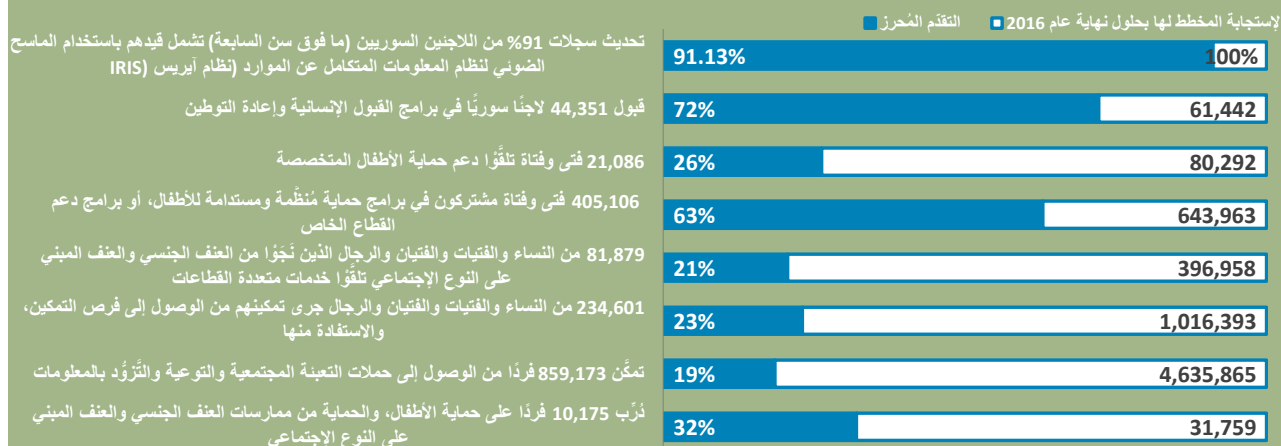


مخيم جويلاز للاجئين، دهوك/ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ملخص الاستجابة القطاعية:



مُؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - حزيران/يونيو 2016*:



تُعكس لوحة المعلومات هذه الإنجازات التي حققتها أكثر من 200 شريك في الاستجابة من الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، المشتركة في الاستجابة للحملة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات؛ في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. قد يخضع التقدم المحرز والأهداف إلى التغيير تبعاً لما مع مراجعات البيانات. جميع البيانات الواردة في لوحة المعلومات هذه تمثل الوضع الحالي لغاية 30 يونيو/حزيران لعام 2016.

* لم يتم استلام بيانات التقدم في مصر في يونيو/حزيران 2016.